

جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية



البرنامج السياسي

المجاز في المؤتمر التنظيمي الأول لجبهة الإنقاذ الوطني الأرترية

أديس أبابا - إثيوبيا

21 أكتوبر 2009

المحتويات:

- 1) البرنامج السياسي
- 2) القرارات السياسية
- 3) البيان الختامي للمؤتمر

(1)

البرنامج السياسي

مدخل:

شهدت الفترة التي عرفت بفترة تقرير المصير - ما بين 1941 - 1952 تناميا ملحوظا للحركة السياسية الإرترية وصراعا حادا بين إرادة الاستقلال الوطني ممثلة في أحزاب " الكتلة الاستقلالية" المتطلعة إلى إقامة الكيان السياسي المستقل من جهة ، وبين حزب الوحدة "أندنت" المنادي بالحقاق إرتريا بالامبراطورية الاثيوبية، والذي حظى بكافة أشكال الدعم من حكومة الإمبراطور هيلي سلاسي وحلفائها الإقليميين والدوليين من جهة أخرى .

وفي النهاية اتفقت القوى المعادية لتطلعات الاغلبية الساحقة للشعب الإرتري على إجهاض طموحاته الوطنية المشروعة، وتمكنت من تمرير قرار عبر الأمم المتحدة، يقضي بربط الكيان الإرتري فيدراليا بإثيوبيا. وكان تلك خطوة تمهيدية لتنفيذ المخطط التوسعي الاثيوبي لضم إرتريا بإثيوبيا ضما نهائياً.

تحقق ذلك فعلا عام 1962، حين ألغت اثيوبيا قرار الاتحاد الفدرالي، من طرف واحد ضاربة عرض الحائط بقرار الامم المتحدة ورغبة الأغلبية الساحقة من الشعب الارترى بإقامة الدولة الإرترية المستقلة.

لم تضعف إرادة الاستقلال الوطنى وواصل الشعب الإرتري نضالاته في ظل ظروف مستجدة، وابتدع أشكالاً مختلفة من وسائل النضال السلمى .

فى هذا السياق تأسست "حركة تحرير إرتريا" فى عام 1958 كأول حركة سياسية تعمل من أجل تحرير الوطن من الاستعمار الإثيوبى وإقامة الدولة الوطنية المستقلة، واستطاعت أن تستقطب قطاعات عريضة من الشعب الإرتري .

واجهت السلطات الاستعمارية الإثيوبية هذا المد الثورى بتصعيد العنف. وهنا أدركت الحركة الوطنية أنه قد آن الأوان لتغيير استراتيجيتها وأساليب نضالها.

واستجابة لهذا المطلب الثورى تكونت "جبهة التحرير الإرترية فى عام 1960، رافعة شعار الكفاح المسلح وسيلة رئيسية لطرد قوات الاحتلال الإثيوبية. وفى الاول من سبتمبر عام 1961 أطلق المناضل الشهيد حامد ادريس عواتى الشرارة الأولى للكفاح المسلح.

حقق النضال الطويل الأمد، العديد من المكاسب الوطنية والديمقراطية. وكان طبيعياً أن يمر بإحباطات وانتكاسات انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية، لاسيما فيما يتعلق بوحدة المجتمع والقوى السياسية الوطنية، ورغم ذلك فقد تمكنت الثورة الإرترية، بعد نضالات مريرة وتضحيات جسام على مدى ثلاثين عاماً، من تحقيق أهم أهدافها والمتمثلة فى تحرير كامل التراب الوطنى فى عام 1991.

وأصبحت الحركة الوطنية الإرترية وجهاً لوجه أمام مسئولياتها التاريخية تجاه الوطن والشعب الذى قدم كل ما يملك من أجل كيان سياسى مستقل تتحقق فيه طموحاته الوطنية والديمقراطية.

وكان فى مقدمة الأجددة التى طرحت نفسها بإلحاح:

- (1) معالجة مسألة الوحدة الوطنية معالجة واقعية.
- (2) وضع الشروط الملائمة لتحقيق الديمقراطية.
- (3) تعزيز السيادة الوطنية.
- (4) الاتفاق على برنامج حد أدنى فيما يتعلق توفير مقومات بناء الدولة الوليدة.
- (5) إعادة وتوطين اللاجئين فى ديارهم.

بيد أن الحركة السياسية فشلت فى تحمل مسئوليتها التاريخية. وكان فى مقدمة أسباب ذلك الفشل انفراد نهج الاقصاء فى قيادة "الجبهة الشعبية" بالقرار السياسى، وبالتالي كان طبيعيا أن تكون إرتريا اليوم فى ظل نظام ديكتاتوري. وعلى مدى ثمانية عشر عاما تعاني إرتريا من أزمة سياسية، تتفاقم يوما بعد يوم، مما يؤكد فشل النظام الديكتاتوري الحالى فى إرتريا. ويتضح ذلك فيما يلى:

- (1) غياب السيادة الوطنية عن جزء من التراب الوطني جراء الحروب العنيفة مع دول الجوار
- (2) تدهور الحياة الاقتصادية والمعيشية بشكل لم يسبق له مثيل.
- (3) تفاقم الاحتفانات الاجتماعية جراء سياسات النظام الديكتاتوري، بشكل أصبح يهدد وحدة مختلف الانتماءات الدينية واللغوية والإقليمية والإثنية.

4) زيادة موجات لجوء الشباب بشكل لم تشهده إرتريا من قبل.

5) العزلة السياسية التي يعانى منها نظام اسمرأ على الصعيد الأقليمي والدولى.

أكد النظام الحاكم وعلى مدى السنوات الثماني عشر الماضية، عدم مصداقيته في التجاوب مع الطموحات الوطنية والديمقراطية لشعبنا، كما تجلى بوضوح عدم كفاءته فى إدارة الدولة.

أمام هذه المعطيات لم يكن هناك مفر أمام القوى الوطنية والديمقراطية إلا حشد الطاقات المادية والمعنوية، لخوض نضال منظم من أجل إسقاط هذا النظام الديكتاتوري وإقامة البديل الديمقراطي.

إننا وإذ نخوض نضالنا الديمقراطي هذا فى ظل ظروف ومستجدات داخلية وخارجية، فإننا نؤكد على الحقائق التالية:

أولاً: إرتريا بلد متعدد الديانات واللغات والثقافات

ثانياً: وجود تفاوت فى مستويات التطور والنمو بين مختلف الأقاليم التي تتكون منها البلاد عموماً، وتحديدًا بين المرتفعات والمنخفضات.

ثالثاً: تعاقب العهود الاستعمارية بكل ما مثلته من قهر، مادي ومعنوي، ونهب خيرات البلد أعاق التطور الطبيعي وأفرزت تخلفاً فى مختلف المجالات.

رابعاً: يشكل الرعاة والعمال والصيادون والحرفيون الغالبية الساحقة من الشعب الإرتري. و خلال الخمسة عشرة سنة الماضية اضطر عشرات الآلاف من الشباب المنتمين إلى تلك

الطبقات والفئات الاجتماعية للهجرة إلى مختلف بلاد العالم جراء الأزمات السياسية والاقتصادية الخانقة التي مرت بها إرتريا.

ومن جهة أخرى تمكنت البيروقراطية العسكرية والمدنية والفئات المرتبطة بها، مستغلة مواقعها في السلطة القائمة، في تكديس الثروات وتعزيز مكانتها السياسية والاجتماعية.

خامسا: تتمتع إرتريا بموقع استراتيجي.

يشكل هذا الموقع عامل جذب لمختلف أطراف الصراع الإقليمي والدولي. ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤهل هذا الموقع الاستراتيجي إرتريا لتلعب دوراً هاماً في تعزيز الأمن والسلام، والتكامل الاقتصادي والسياسي لشعوب القرن الأفريقي وحوض البحر الاحمر.

المنطلقات العامة

- تؤمن "جبهة الإنقاذ" بضرورة أن تؤسس الدولة الارترية الوليدة على مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية والسلام.
- تؤمن بضرورة الديمقراطية التي في ظلها يتمتع المواطن بكامل حقوقه الانسانية والاجتماعية والفكرية والسياسية.
- المساهمة الخلاقة لجميع المواطنين لإعادة بناء ما دمره المستعمرون لن تتم بوجود النظام الديكتاتوري الراهن، كما لا يتم تحقيق التنمية إلا في ظل سيادة الديمقراطية.
- تؤمن جبهة الإنقاذ بالمساواة لمواقفها المبدئية المناهضة للتفرقة والظلم. والمساواة تتيح الفرصة المتكافئة أمام جميع المواطنين، بغض النظر عن المعتقد والجنس واللغة والانتماء الطبقي، وإيماننا بالمساواة تؤكد "جبهة الإنقاذ" ضرورة المشاركة العادلة لمختلف التجمعات القومية في السلطة والثروة.
- تؤمن "جبهة الإنقاذ" بالعدالة الاجتماعية لتحرير المواطن من الفقر والجهل والمرض حتى يتمتع الرعاة والفلاحون والعمال والحرفيون والمهنيون بنتاج عملهم دون وضع أية عراقيل أمام المبادرات الخلاقة للرأسمال الوطني والأجنبي التي تساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني والتنمية.

موقف جبهة الإنقاذ من النظام الحاكم

يواصل النظام منذ استيلائه على السلطة قبل ثمانية عشر عاما على تعزيز دعائم الديكتاتورية.

ليس هناك دستور يحدد حقوق وواجبات المواطن، ويرسم الحدود بين السلطات، القضائية والتشريعية والتنفيذية، وتعتبر القوانين واللوائح التي يصدرها رئيس النظام وزمرته، بين فترة وأخرى، مرجعاً للحكومة وسائر أجهزة الدولة.

وتعتبر حريات، التنظيم والتعبير والعقيدة، من المحرمات، وأحال النظام الراهن الوطن إلى سجن كبير.

في ظل هذه المعطيات أجبر عشرات الألوف من الشباب إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة وسائر أقطار العالم. وكان طبيعياً، إضافة إلى إجبار الشباب على حمل السلاح كإحتياط لمواصلة مغامراته، إلى إصابة اقتصادنا الوطني بالشلل.

ونحن كتنظيم نناضل من أجل الديمقراطية، نعتبر تناقضنا مع النظام الديكتاتوري الراهن تناقضاً رئيسياً، إذ لا يمكن أن تتعايش الديكتاتورية مع الديمقراطية تعايشاً سلمياً.

لهذا فإننا سنناضل من اجل اسقاط الديكتاتورية وإقامة بديل ديمقراطي، باتباع كافة الوسائل التي تسمح بها الشروط الموضوعية والذاتية.

الأهداف

أولاً: على الصعيد السياسي:

1. الدفاع عن السيادة الوطنية وتمتين وحدة إرتريا، شعباً وأرضاً.
2. إقامة نظام ديمقراطي يضمن التعددية السياسية والحقوق الديمقراطية ويلتزم بالديمقراطية كنهج وحيد لإستلام السلطة وتداولها، ويعتمد الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. العمل من أجل تبني دستور دائم يصادق عليه الشعب في استفتاء حر.
4. النضال من أجل تحقيق المساواة بين مختلف المجموعات القومية ومقاومة سيطرة أية مجموعة قومية على سائر المجموعات.
5. اتباع سياسة خارجية تهدف إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية والسلام وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والعمل من أجل تطوير التكامل السياسي والاقتصادي مع دول الجوار.

ثانياً: على صعيد إدارة الدولة:

1. الوضوح والشفافية في أداء مؤسسات الدولة عبر تعزيز وسائل الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية وتمليك المعلومة الحقيقية لوسائل الإعلام.

2. تبني اللامركزية تحقيقا لمشاركة كافة مكونات شعبنا في السلطة في بلد تتعدد فيه الانتماءات ويعاني من التطور غير المتوازن.

ثالثا: علاقة الدولة والدين:

1. فصل الدين عن السلطة السياسية والاستفادة من القيم الروحية والاخلاقية لكافة الأديان.

2. مساواة مختلف المعتقدات الدينية أمام القانون .

3. احترام مختلف الاديان وتأكيد استقلالية الادارة الداخلية للمؤسسات الدينية، وعدم التدخل في شؤونها.

رابعا: فى المجال الاقتصادى:

يتبنى تنظيمنا سياسة اقتصادية تتيح المجال أمام القطاع العام والتعاوني والخاص للإسهام فى بناء الاقتصاد الوطني بحيث تتجاوب مع الاحتياجات الاساسية للأغلبية الساحقة من الشعب، وتحقيق التنمية. ويتطلب فى هذا السياق:

1. العمل من اجل إزالة الفوارق الشاسعة فى التطور بين مختلف المديریات.

2. إعطاء الاولوية للبنية التحتية (توفير المياه والكهرباء وتشيد الطرق ووسائل النقل...الخ)

3. الإقرار بأن الأرض فى إرتريا ملك لأصحابها.

4. إجراء دراسة لمسألة الأرض ومن ثم إصدار قانون جديد يأخذ فى الاعتبار الخلفية السياسية والتاريخية والوحدة الوطنية للشعب الإرتري، وتحقيق العدالة، والاستخدام الامثل للأرض فى اطار الخطة الإقتصادية الوطنية المنشودة.

5. امتلاك الدولة نسبة لا تقل عن 51% من رأس المال عند التعاقد مع الشركات العاملة فى التنقيب واستخراج البترول والغاز والمعادن.

خامساً: اللغات الرسمية:

اللغات الوطنية متساوية، وأن اللغتين العربية والتقرينية، هما اللغتان الرسميتان فى ارتريا. هذا مبدأ تؤمن به جبهة الإنقاذ وستعمل، مع سائر القوى الوطنية، من اجل تجسيده على صعيد الواقع بإعتباره من الثوابت الوطنية.

سادساً: حقوق القوميات والمجموعات القومية وبقية القوى الاجتماعية الأخرى

إنطلاقاً من ثوابت جبهة الإنقاذ الوطنى الإرتري سنتبع نظام حكم لامركزي يرتكز على مبدأ التنوع فى إطار الوحدة مبني على أساس :-

1. تأكيد المساواة بين مكونات الاجتماعية القومية والاثنية واللغوية والدينية فى الحقوق والواجبات، بإعتباره أحد العوامل الأساسية لضمان وحدة البلاد واستقرارها.

2. يحق لكل مكونات شعبنا المذكورة أعلاه أن تدير شؤون مناطقها بنفسها.

3. ضمان مشاركة عادلة لجميع المكونات الاجتماعية والقومية فى كافة مؤسسات الدولة والإدارات الوطنية.

4. صيانة حق كل المكونات الاجتماعية في المحافظة على خصوصياتها من تاريخ ولغة وثقافة وغيرها.

5. ردم الهوة في التنمية غير المتوازنة القائمة حالياً بين مختلف المناطق والقوميات وكافة المكونات الاجتماعية، وإيلاء عناية خاصة بالمناطق الأقل تطوراً.

إن تأكيدنا على الخطوات المذكورة تقوي النسيج الاجتماعي بين مختلف الانتماءات وتعزز صرح الوحدة الوطنية.

سابعاً: تفوض القيادة المنتخبة بوضع الخطط في سائر المجالات اعتماداً على المبادئ التي أكد عليها البرنامج السياسي، مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة.

أحكام عامة

ثامناً: المؤتمر العام هو الجهة الوحيدة المخولة لإجراء أي تغيير أو تعديل في هذا البرنامج.

(2)

القرارات السياسية

1. أكد المؤتمر الأول لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية أن الأرض في إرتريا ملك لأصحابها، ولا يجوز نزعها منهم أو التصرف فيها دون رضى وموافقة أصحابها أو تقديم تعويض عادل لها . كما أكد على ضرورة إعادة الأراضي المصادرة من قبل النظام القائم لأصحابها الحقيقيين.
2. أكد المؤتمر على ضرورة العودة إلى التقسيم الإداري القديم في إرتريا.
3. أكد المؤتمر على ضرورة تعزيز دور التحالف الديمقراطي الإرتري باعتباره مظلة جامعة لقوى المعارضة الإرترية، وأكد على العمل من أجل جعله رقمًا لا يمكن تجاوزه في تناول الشأن الإرتري إقليمياً ودولياً. وفي هذا الصدد أكد المؤتمر على أهمية عقد "الملتقى الوطني للتحول الديمقراطي".
4. كلف المؤتمر القيادة السياسية للتنظيم أن تولي اهتماماً كبيراً بقضية اللاجئين الإرتريين، وأن تعمل على لفت انتباه الدول والمنظمات الإنسانية بأوضاعهم.
5. دان المؤتمر محاولات النظام الديكتاتوري في إرتريا لإخفاء الأوضاع الاقتصادية المأساوية وخاصة المجاعة التي يعاني منها شعبنا، مطالباً المجتمع الدولي بممارسة الضغط عليه حتى يسمح للمنظمات الإنسانية بالنشاط داخل إرتريا.

6. دان المؤتمر ممارسات وسياسات النظام الديكتاتوري القمعي ضد شعبنا ولا سيما سياسة التغيير الديمغرافي بنقل سكان المرتفعات إلى أراضي المنخفضات الغربية المتاخمة للحدود السودانية وتمليكهم أراضي الغير، وذلك بهدف طمس السمات المميزة للشخصية الوطنية الإرترية اجتماعيا وثقافيا ودينيا.
7. طالب المؤتمر قوات الدفاع الإرترية التخلي عن خدمة النظام الديكتاتوري والانحياز إلى الشعب الإرتري في سعيه من أجل الحرية والديمقراطية.
8. أشاد المؤتمر بصمود المقاومة الشعبية في شرق إرتريا وأهاب بالشعب الإرتري، في الداخل والخارج، لدعمها.
9. أشاد المؤتمر بالتنسيق القائم بين تنظيمنا وتنظيمات التحالف الديمقراطي الإرتري في كافة المجالات. كما رأى أهمية توحيد الأجنحة العسكرية للتنظيمات المعارضة.

المؤتمر التنظيمي الأول

لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية

21 أكتوبر 2009م

(3)

البيان الختامي

للمؤتمر الأول لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية

عقد المؤتمر الأول لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية في الفترة من 15 - 21/10/2009م ، تحت شعار " بناء تنظيم فعال يلعب دورا رائدا في النضال من أجل إنقاذ الشعب والوطن" بحضور ممثلي فروع التنظيم على مستوى العالم وممثلي جيش الإنقاذ، بالإضافة إلى القيادة السياسية للتنظيم.

حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ممثل الحكومة الأثيوبية ورئيس سكرتارية دول تعاون صنعاء ورئيس المكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي الإرتري وممثلو تنظيمات المعارضة الإرترية، بالإضافة إلى مراسلي وسائل الإعلام الإثيوبية إلى جانب إعلام التحالف الديمقراطي الإرتري.

خاطب الجلسة الافتتاحية رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر مرحبًا بالضيوف وأعضاء المؤتمر، ومشيرا إلى أن انعقاد المؤتمر الأول لجبهة الإنقاذ في موعده كان تحديًا ، بالنظر إلى الأوضاع الداخلية التي كان يمر بها التنظيم . ولولا صمود ودعم قواعد التنظيم لما كان ذلك ممكنا . وتلا ذلك كلمة رئيس الهيئة التنفيذية الذي أشاد فيها بقواعد التنظيم وتقديمها الدعم المادي والمعنوي من أجل عقد المؤتمر الأول للتنظيم. كما تناول في كلمته الأوضاع السياسية الراهنة في إرتريا وأهمية تعزيز نضال قوى المعارضة من أجل تخليص شعبنا من النظام الديكتاتوري .

توالى بعد ذلك كلمات الضيوف ، حيث تحدث ممثل الحكومة الإثيوبية ورئيس سكرتارية تعاون دول صنعاء مؤكداً وقوف إثيوبيا إلى جانب الشعب الإرتري ونضالاته الديمقراطية المشروعة، بالإضافة إلى كلمات رئيس المكتب التنفيذي للتحالف الديمقراطي الإرتري وممثلي تنظيمات المعارضة الإرترية ، الذين أعربوا عن تمنياتهم بالتوفيق والنجاح للمؤتمر .

شكل المؤتمر لجنة في جلسة العمل الأولى لمحاورة العناصر التي رفضت المشاركة في أعمال المؤتمر انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية والتنظيمية ، بغية ثنيها عن قرارها. غير أن تلك العناصر رفضت مبادرة المؤتمر وأصررت على موقفها. هذا وقد أدان المؤتمر المحاولة التخريبية التي قامت بها بعض تلك العناصر بهدف المساس بأمن التنظيم والبلد المضيف للمؤتمر .

واصل المؤتمر أعماله، واستمع إلى تقارير الهيئة التنفيذية، وناقشها بصورة مستفيضة، وخلص بعدها إلى أن أداء القيادة في الفترة الماضية اعتراه كثير من أوجه القصور على الصعيدين السياسي والتنظيمي. وأشاد المؤتمر بالدور البطولي لجيش الإنقاذ في الفترة الماضية في مواجهة الأجهزة الأمنية للنظام الدكتاتوري ، كما ثمن التنسيق العملياتي القائم بين جيش الإنقاذ والتنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر، وعلاقة التعاون القائمة بين جناحنا العسكري ومعظم الأجنحة العسكرية لتنظيمات المعارضة الإرترية، وطالب المؤتمر بضرورة تعزيزها.

وقف المؤتمر بإعجاب أمام الدور الحاسم الذي لعبته قواعد التنظيم الوفية المنتشرة حول العالم من خلال الدعم المادي والمعنوي بصورة أذهلت المراقبين والمتابعين لمسيرة التنظيم خلال السنوات الثلاثة الماضية، والذي استطاع من خلاله تجاوز أزمته وعقد مؤتمره.

أكد المؤتمر على أن النظام في أضعف حالاته ولا سيما على الأربعة الاقتصادية والأمنية والعلاقات الإقليمية والدولية. وأدان المؤتمر ممارسات وسياسات النظام الدكتاتوري ضد شعبنا ولا سيما سياسة التغيير الديمغرافي بنقل سكان المرتفعات إلى أراضي المنخفضات الغربية المتاخمة للحدود السودانية وتمليكهم أراضي الغير. وذلك بهدف طمس معالم الشخصية الوطنية الإرترية إجتماعيا وثقافيا ودينيا من خلال نهج الإقصاء والإحلال. وإقامة مجتمع آخر بخصائص جديدة على أنقاض خصائص المجتمع الإرتري الموروثة منذ أمد بعيد. وأكد المؤتمر وقوفه ضد سياسة الإحلال التي يمارسها النظام بنزع أراضي الغير ومنحها للمرحلين. مؤكدا في الوقت نفسه على أن الأرض هي ملك لأصحابها ولا يحق لأي جهة التصرف فيها دون إرادتهم. وعليه طالب المؤتمر بإعادة الأراضي التي نزعها النظام إلى أصحابها . كما طالب بضرورة العودة إلى التقسيم الإداري التاريخي للأقاليم الإرترية.

على صعيد المعارضة الإرترية ، أكد المؤتمر على أن التحالف الديمقراطي الإرتري يمثل مظلة وطنية وسياسية هامة بالرغم من أوجه القصور التي واكبت مسيرته. على جميع قوى المعارضة العمل على تطويره وتعزيز دوره على كافة المستويات . وأعرب المؤتمر بأن "الملتقى الموسع للتحويل الديمقراطي" المزمع عقده يُعد مؤشرا إيجابيا لا بد من السعي لبلوغه، حتى يكون التحالف الديمقراطي الإرتري رقما لا يمكن تجاوزه فيما يخص الشأن الإرتري إقليميا ودوليا. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال معالجة أوجه القصور وتفعيل الأداء في جميع الميادين ، والعمل على التفاف الجماهير الإرترية صاحبة المصلحة الحقيقية في التحويل الديمقراطي حول التحالف الديمقراطي الإرتري .

وقف المؤتمر مطولا أمام أوضاع ومعاناة اللاجئين الإرتريين في كل من السودان وإثيوبيا، وما يكابده الشباب الإرتري الهارب من نظام السخرة التي فرضها النظام الديكتاتوري تحت مسمى الخدمة الوطنية، في سبيل البحث عن ملاذ آمن . وفي هذا الإطار توجه المؤتمر بالشكر أجزله لكل من السودان وإثيوبيا لإستضافتهما للاجئين الإرتريين والعمل على تخفيف معاناتهم ، وخاصة السودان الذي احتضن الإرتريين طوال نصف قرن من الزمان. وأوصى المؤتمر القيادة السياسية بضرورة الاهتمام على أعلى المستويات بقضية اللاجئين، من خلال التواصل مع الدول والمنظمات ذات الصلة .

حيى المؤتمر صمود شعبنا في الداخل رغم المحن والأزمات التي يمر بها منوها إلى ضرورة دعم المقاومة الشعبية التي انطلقت في المناطق الشرقية من إرتريا والتي ربما تمتد سريعا لتشمل أجزاء واسعة من إرتريا ، بكافة الوسائل المتاحة. وأهاب المؤتمر بالمجتمع الدولي وكافة المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات الغذائية اللازمة للشعب الإرتري في الداخل ، نظرا لما يتعرض له ، بالإضافة إلى ممارسات النظام ، من نذر مجاعة محققة تتفاقم يوما إثر آخر ، جراء الجفاف الذي ضرب منطقة القرن الأفريقي خلال السنوات القليلة الماضية، وفقا للتقارير المختصة في هذا الشأن . كما دعى المؤتمر المنظمات الإنسانية إلى ضرورة توخي الحذر في تسليم دعمها لشعبنا للنظام الديكتاتوري باعتباره يسخر ذلك الدعم في سبيل تمكين سلطته الديكتاتورية.

تقدم المؤتمر بالشكر والتقدير لكل الذين أسهموا في تذليل الصعاب حتي ينعقد المؤتمر في موعده. ويخص بالشكر إثيوبيا، حكومة وشعبا، لدعمهم واستضافتهم لهذا المؤتمر وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لذلك. كما تقدم المؤتمر بالشكر لكل من أبرق أو اتصل أو كتب مهنئا

ومتحميا التوفيق والنجاح للمؤتمر من عضوية التنظيم ومن الإرتريين وغيرهم من المهتمين بشأن تنظيمنا .

دعا المؤتمر الإخوة الصوماليين بضرورة نبذ الإقتتال الداخلي ، وحل خلافاتهم بالطرق السلمية حتى ينعم الشعب الصومالي الشقيق بالأمن والإستقرار الذي افتقده طوال عقدين من الزمان .

أكد المؤتمر وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه، بجانب دولة إسرائيل. كما أكد وقوفه مع نضالات الشعوب المضطهدة حول العالم .

صادق المؤتمر على البرنامج السياسي والنظام الداخلي وكذلك برنامج العمل المرهلي واتخذ عددا من القرارات والتوصيات السياسية والتنظيمية الهامة . وفي ختام أعماله انتخب بصورة ديمقراطية قيادة سياسية جديدة تقود التنظيم في المرحلة القادمة .

النصر للديمقراطية والعدالة

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

المؤتمر الأول لجبهة الإنقاذ الوطني الإرتريّة

21 أكتوبر 2009